

جمهورية العراق
 ديوان الرقابة المالية الاتحادي
 دائرة تدقيق نشاط الخدمات العامة
 العدد: ٥٧٤١٩٧
 التاريخ: ٢٠٢٠/٣/٣
 م ٢٠٢٠/٣/٣

إلى مجلس النواب - لجنة النزاهة

م / عقد شركة التامين

بعد التحية...

إشارة إلى كتابكم الم رقم (م / ن / ١٦ / ١٦٩) في ٢٣/٢/٢٠٢٠ بخصوص تدقيق عقد التامين الجماعي المتعدد المنافع المبرم بين (وزارة التربية / صندوق التربية المركزي) و (شركة التامين العراقية العامة بالمشاركة مع شركة ارض الوطن للتامين) والمؤرخ في ٢٦/١٢/٢٠١٩ و لمدة خمس سنوات و مبلغ (٤١٢١٢٣٤) الف دينار (واحد وأربعون مليار و مائة وواحد وعشرون مليون و مائتان وأربعة وثلاثون ألف دينار) للسنة الواحدة وندرج أدناه نتائج التدقيق :-

- جرى التعاقد بالرغم من ان موضوع العقد ليس من القضايا العاجلة او الملحة خلافا لما ورد بأعمام الأمانة العامة لمجلس الوزراء الم رقم (٤٢٦١٢) في ١٥/١٢/٢٠١٩ والذي أشار إلى (بالنظر لتحول الحكومة الى حكومة تصريف أعمال تصرف الوزارات الى تسيير أعمالها اليومية لغاية تشكيل الحكومة العراقية الجديدة وأداء اليمين الدستورية أمام مجلس النواب وتكون حكومة تصريف الأعمال مؤهلة لإدارة القضايا الروتينية او القضايا العاجلة والملحة التي لا يمكن انتظار الحكومة القادمة لمعالجتها) .
- لم تقم الوزارة بإرسال العقد إلى هذا الديوان خلافا لكتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي الم رقم (٥٩٦٣) في ١٤/٣/٢٠١٩ والذي اوجب ايداع العقود التي تزيد مبالغها عن (١٠) مليون دولار او ما يعادلها بالدينار العراقي إلى هذا الديوان خلال فترة (١٥) يوم من تاريخ التعاقد .
- أظهرت نتائج التدقيق لأوليات العقد وجود عرض واحد مقدم من قبل شركة ارض الوطن للتامين وحسب مامبين في محضر اللجنة التدقيقية المشكلة بالأمر الوزاري الم رقم (٧٩٢٨) في ١/١٢/٢٠١٩ دون وجود عروض اخرى ليتسنى للوزارة اختيار العرض الأفضل فيما بينها .
- إن اغلب الإجراءات والمخاطبات الرسمية المتعلقة بالعقد قت في يوم ٢٦/١٢/٢٠١٩ وهو نفس تاريخ إبرام العقد الأمر الذي يؤشر شكلية تلك الإجراءات وكما مبين أدناه :-

| رقم وتاريخ الكتاب | الجهة المصدرة للكتاب | موضوع الكتاب |
|---------------------|---------------------------------|---|
| ٢٠١٩/١٢/٢٦ في ٢٢٣٢١ | مديرية الرقابة والتدقيق الداخلي | تدقيق مسودة العقد |
| ٢٠١٩/١٢/٢٦ في ١٨٤٤ | مكتب الوزير / العقود | إجابة على ملاحظات مديرية الرقابة والتدقيق الداخلي |
| ٢٠١٩/١٢/٢٦ بلا | مديرية الشؤون القانونية | إلى قسم العقود / تحديد مدة العقد |
| ٢٠١٩/١٢/٢٦ في ١٨٤٢ | مكتب الوزير / العقود | إجابة مديرية الشؤون القانونية على تدقيق مسودة العقد |
| ٢٠١٩/١٢/٢٦ بلا | مديرية الشؤون القانونية | تدقيق مسودة العقد |
| ٢٠١٩/١٢/٢٦ بلا | حسابات صندوق التربية المركزي | بيان الرأي المالي |
| ٢٠١٩/١٢/٢٦ بلا | مديرية الشؤون القانونية | طلب أعداد منتسبي الوزارة من التخطيط التربوي |
| ٢٠١٩/١٢/٢٦ مذكرة | المديرية العامة للتخطيط التربوي | بيان أعداد منتسبي الوزارة |
| ٢٠١٩/١٢/٢٦ مذكرة | مديرية الشؤون القانونية | إحالة أعداد منتسبي الوزارة الى قسم العقود |

| رقم وتاريخ الكتاب | الجهة المصدرة للكتاب | موضوع الكتاب |
|---------------------|--------------------------------|--|
| ٢٠١٩/١٢/٢٦ في ١٨٢٦ | مكتب الوزير / العقود | استفسارات من القانونية حول بعض فقرات العقد |
| ٢٠١٩/١٢/٢٦ في ١٣١ | مصرف زين العراق الإسلامي | رقم خطاب الضمان وتاريخه |
| ٢٠١٩/١٢/٢٦ في ٣٥١ | قسم العقود | مفاجحة المصرف للتزوير بصحبة صدور خطاب الضمان |
| ٢٠١٩/١٢/٢٦ في ١٥٧٠ | مصرف زين العراق الإسلامي | إجابة المصرف بصحبة صدور خطاب الضمان |
| ٢٠١٩/١٢/٢٦ بلا | مديرية الشؤون القانونية | قبول خطاب الضمان |
| ٢٠١٩/١٢/٢٦ في ١٨٤١ | مكتب الوزير / العقود | استفسار حول طلب مهلة تسديد الرسوم |
| ٢٠١٩/١٢/٢٦ مذكرة في | المديرية العامة للشؤون المالية | إجابة حول طلب مهلة لتسديد الرسوم |

٥- عدم وجود دراسة جدوى اقتصادية لكافة الجوانب المتعلقة بإجراء التامين والأسباب التي دعت إليه حيث إن صندوق التربية المركزي كان يتكفل بتعويض الموظفين في حال إجراء عمليات جراحية ومنافع صحية أخرى بالإضافة إلى حالات الدعم الاجتماعية وهو مقارب لما تم في عقد التامين الجماعي المتعدد المنافع وقد حقق الصندوق فائضاً للسنوات السابقة على الرغم من قيامه بهذه المهام ، علماً إن المبالغ المصاروفة عن حالات الدعم للموظفين في السنوات ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ بلغت بحدود (١٦ ، ١٢) مليار دينار على التوالي في حين إن العقد المبرم بمبلغ (٤١) مليار دينار سنوياً .

٦- استناداً لكتاب وزارة التربية / مجلس إدارة صندوق التربية المركزي المرقم (٦) في ١٢/١/٢٠٢٠ جرى تحديد مبالغ المساهمة لكل منتبض وبالبالغة (٥٥٠٠) دينار(خمسة آلاف وخمسمائة دينار) شهرياً يتحمل الموظف منها (٣٥٠٠) دينار(ثلاثة آلاف وخمسمائة دينار) شهرياً والباقي يدفع من صندوق التربية المركزي وبالبالغ (٢٠٠٠) دينار(ألفا دينار) شهرياً ولدينا بصدق ذلك

الأتي :-

أ- ألمت الفقرة (١) من الكتاب أعلاه شمول جميع منتسبي وزارة التربية بالتأمين الجماعي وكذلك أشار العقد بموجب فقرة مدة العقد ونوعه (ان يكون التامين إلزامي وشامل) دون إستحصال موافقة موظفي الوزارة على استقطاع مبلغ (٣٥٠٠) دينار خلافاً لما ورد في المادة (٨١/ثانياً) من قانون تنظيم أعمال التامين رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ والتي نصت (لا يجوز إجبار شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص على شراء منتجات التامينالخ) .

ب- تتحمل صندوق التربية المركزي أعباء مالية إضافية تدفع لشركة التامين المتمثلة بمبلغ (٢٠٠٠) دينار شهرياً عن كل موظف وبالبالغة (١٤٩٥٣١٧٦) ألف دينار (أربعة عشر مليار وتسعمائة وثلاثة وخمسون مليون ومائة وستة وسبعين ألف دينار) سنوياً وبالتالي استنزاف السيولة النقدية الموجودة في الصندوق مما يحول دون تحقيق أهداف الصندوق الأخرى والخاصة بدعم الأنشطة التربوية .

٧- بلغت مدة العقد (٥) سنوات قابلة للتمديد في حال رغبة الطرفين دون وجود ما يبرر تحديد تلك الفترة الزمنية الطويلة ضمن شروط العقد حيث كان الأجلدر بالوزارة إبرام العقد بشكل سنوي قابل للتجديد بعد أعداد دراسة لتقدير العقد لبيان مدى إيفاء الطرف الثاني بشروط العقد بشكل كامل وإجراء المقارنات بين مامعمول به سابقاً قبل التعاقد (أثناء فترة عمل صندوق التربية المركزي) وبعد التعاقد(عقد التامين الجماعي المتعدد المنافع) لبيان المخافع المالية المتحققة للموظف قياساً بالمبالغ المدفوعة ، مع العرض ان مجلس النواب العراقي بصدق تشريع قانون التامين الصحي .

٨- ان عقد المشاركة المبرم بين شركة ارض الوطن للتأمين وشركة التامين العراقية جرى بموجب عقد المشاركة بالعدد العمومي (١٠١) في ١٢/١٩/٢٠١٩ في حين ان العقد المبرم بين وزارة التربية وشركة ارض الوطن جرى في ٢٦/١٢/٢٠١٩ أي بعد مرور (٩) أيام فقط مما يؤشر ان الشريك المذكور حديث الشراكة مع شركة التامين العراقية .

٩ - تم تسديد كامل مبلغ العقد من رصيد الفائض المتراكم لصندوق التربية المركزي استناداً إلى ملحق العقد الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢ والذى جرى بموجبة تعديل بند تسديد مبلغ العقد والذي حدد (تسديد الأقساط على دفعتين متتساويتين عند بدء السنة التأمينية المعنية بتاريخ ٢٠٢٠/١/١ وخلال الشهر الأول من السنة والدفعة الثانية مع بداية الشهر الثاني لتوسيع العقد) والذي تم بناءً على طلب شركة ارض الوطن للتأمين بموجب كتابها المرقم (٢٨٣) في ٢٠٢٠/١/٢٩ وكان الأجر بالوزارة تسديد مبلغ العقد بشكل أقساط شهرية تكون ان استقطاع المبالغ من الموظفين يجري بشكل شهري ، كما مبين أدناه :-

| رقم السند وتاريخه | المبلغ | التفاصيل |
|-------------------------|----------|----------------------------|
| ٢٠٢٠/٤٢/٥٢ في ٢٠٢٠/١/١٤ | ٢٠٥٦٠٦١٧ | تسديد مبلغ الدفعة الاول |
| ٢٠٢٠/٤٧/٥٢ في ٢٠٢٠/٢/٦ | ٢٠٥٦٠٦١٧ | تسديد مبلغ الدفعة النهائية |

١٠ - تم تسديد كامل مبلغ العقد والبالغ (٤١٢١٢٣٤) الف دينار (واحد وأربعون مليار ومائة وواحد وعشرون مليون ومائتان وأربعة وثلاثون ألف دينار) الى شركة ارض الوطن للتأمين دون اخذ ضمانت كافية حيث اكتفت الوزارة بخطاب الضمان المقدم عن حسن التنفيذ والبالغ (٢١٠٠٠٠) الف دينار (مiliاران ومائة الف دينار) ما تمثل نسبته (٥%) من مبلغ العقد.

١١ - حددت الفقرة (٢-ج) من العقد بان يتم تسديد مبلغ العقد بصل معنون الى شركة ارض الوطن للتأمين (قطاع خاص) بالرغم من كون الطرف الثاني للعقد تم بناءً على عقد المشاركة مع شركة التامين الوطنية العامة .

مع التقدير.....



د. صلاح نوري خلف
رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي / وكالة

٢٠٢٠ / ٢٢

نسخة منه إلى

- مجلس النواب
- مكتب رئيس المجلس / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- مكتب النائب الأول / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- مكتب النائب الثاني / للتفضل بالاطلاع مع التقدير .
- هيئة الرقابة المالية المختصة (٦) / للمتابعة لطفا .